

## كلمة رئيس الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال أمام أعضاء هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

أحدثت الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال بمقتضى المرسوم عدد 10 المؤرخ في 2 مارس 2011. وحدد مهامها والأهداف التي بعثت من أجلها ومجال تدخلها وصدرت تسمية الأعضاء في الأمر عدد 437 المؤرخ في 26 أبريل 2011 . وتتولى الهيئة حسب ما جاء في المرسوم تقديم مقترحات وتصورات تهدف إلى إصلاح قطاع الإعلام والاتصال مع مراعاة المعايير الدولية في حرية التعبير.

كما تعمل الهيئة على تقييم أداء مختلف مجالات قطاع الإعلام من صحافة مكتوبة وإعلام سمعي بصري وصحافة الكترونية. وقد منح المرسوم للهيئة صلاحية النظر في مطالب بعث إذاعات وتلفزات خاصة.

انطلق نشاط الهيئة في شهر مارس الماضي في ظرف اتسم بالاضطراب وغياب رؤية واضحة لمستقبل الإعلام في البلاد. فبعد الثورة شهد القطاع انفلاتا نتيجة :

- عملية التدمير الممنهج التي طالت خاصة المؤسسات الإعلامية العمومية.
- غياب ثقافة ديمقراطية داخل المؤسسات الإعلامية.
- تهميش الصحفيين وضرب استقلالية المؤسسات الإعلامية مدة عقود.
- غياب برامج تكوين جديّة تطور مهارات التقنية الصحفيين وتعزز خبرتهم في التعامل مع المرحلة الجديدة

فقد لاحق نظام بن علي كما تعلمون الكفاءات مما دفعها إما إلى الهجرة أو إلى الاعتزال وأخضع عددا آخر من الصحفيين وحولهم إلى أبواق دعاية. في حين واصل آخرون مقاومة أساليب الترهيب والتعتيم والإقصاء والتهميش، فمنهم من دخل في

صراع مباشر مع السلطة ومنهم من توصل إلى مراوغتها والإفلات من سيطرتها والمحافظة على استقلاليتها.

وخلال العشرية الأخيرة تحول معهد الصحافة إلى أداة طيعة بيد السلطة وكذلك الأمر بالنسبة للمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين. وتحولت المؤسسات الإعلامية التي من المفروض أن تكون عمومية ووطنية إلى أدوات دعاية وتزييف، وتخلت عن دورها كمرفق عام .

أما بالنسبة للصحافة المكتوبة فقد اتسم الوضع بغياب الشفافية في عملية بعث صحف جديدة، إذ لم يستفد منها إلا من كانوا قريبين من السلطة. كما كانت الاشتراكات العمومية و الإشهار إحدى أهم الوسائل التي تستعملها السلطة لإخضاع الصحف والتضييق عليها.

وفي هذا الباب كلنا على علم بالدور الذي لعبته وكالة الاتصال الخارجي وما كانت تمثله من أداة في تنفيذ سياسة "العصا و الجزرة".

**وبخصوص الصحافة الالكترونية** فإنها ما تزال تشكو من فراغ تشريعي يعيق عملها بالرغم من المكانة الهامة التي تحتلها ضمن المشهد الإعلامي والاتصالي التونسي.

وباعتبار أن الأصل في الأشياء هو الحرية، ونظرا لما عاناه الإعلام الالكتروني من حجب ورقابة متواصلين في العهد السابق لدرجة أن تونس صنفت ضمن صدارة قائمة البلدان المعادية للانترنت في العالم، فإن الهيئة فضلت الإبقاء على حرية العمل في هذا المجال ولم تجعل من تقنين هذا القطاع أحد أولوياتها.

إلا أن تأجيل التقنين يجب أن لايفسر على أنه رفض لتنظيم القطاع، فالصحافة الالكترونية في تونس تواجه عدم اعتراف الإدارة بها وعدم حصول صحفييها على بطاقة صحفي محترف

وقد بادرت الهيئة بالتعاون مع شركائها، في خطوة أولى بتضمين مشروع القانون الجديد للصحافة إضافات بخصوص الإعلام الالكتروني.

ومشروع القانون موجود على موقع واب الهيئة في انتظار مزيد المقترحات والإضافات من قبل كل الراغبين في ذلك.

وقد حرصت الهيئة منذ نشأتها على الانفتاح على التجارب الناجحة لأنظمة ديمقراطية مرت بمرحلة انتقال ديمقراطي وبظروف شبيهة بالمرحلة التي تعبرها البلاد حاليا وعلى استخلاص العبر من تجارب أنظمة ديمقراطية تتمتع بخصائص قريبة من الواقع التونسي واستخلاص الدروس من انتكاسات عرفتها هذه التجارب، وذلك لوضع إستراتيجية عمل وتحديد الأهداف ومنهجية الانجاز.

### **ونظمت الهيئة ورشات عمل كان الهدف منها:**

- دراسة التجارب الديمقراطية حول الأطر التشريعية والقانونية للصحافة
  - دراسة التجارب الديمقراطية في إنشاء مؤسسات تعديلية تشرف على حسن سير القطاع السمعي البصري و تنظيمه.
  - وضع المقاييس التقنية والاقتصادية والمعايير الاجتماعية والثقافية الواجب اعتمادها في بعث محطات إذاعية و قنوات تلفزيونية خاصة جديدة.
  - التعرف على شواغل الأحزاب السياسية في علاقتها بوسائل الإعلام العمومي.
  - التعامل المهني مع نتائج سبر الآراء حتى لا تتحول إلى وسيلة للتأثير في المواطنين.
- كما نظمت الهيئة زيارات إلى وكالة تونس إفريقيا للأنباء والإذاعات العمومية (وطنية و جهوية) للاستماع إلى الصحفيين والمسؤولين للوقوف على ظروف العمل وجمع المقترحات لاعتمادها في صياغة التقارير والتوصيات.
- وفتحت الهيئة أبوابها لاستقبال الصحفيين وأصحاب المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة واستمعت إلى مشاغلهم وناقشت معهم أساليب تطوير القطاع.
- وتتعاون الهيئة مع هيئتك من خلال اللجنة الفرعية للإعلام وأيضا مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والنقابة العامة للثقافة والإعلام والهيئة العليا المستقلة للانتخابات لإعداد الأطر الهيكلية والقانونية لتطوير القطاع.
- وقد تمكنت الهيئة من تحقيق بعض النتائج من بينها:**

- العمل على إصدار مرسوم عدد 41 لسنة 2011 مؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يضمن حق المواطن في النفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية.
- المساهمة في انجاز النصوص القانونية الانتخابية الجديدة المتعلقة بكيفية إدارة الحملة الانتخابية داخل وسائل الإعلام.
- إعداد دليل الصحفي التونسي أثناء الحملة لانتخابية.
- المساهمة في إعداد مشروع جديد لقانون الصحافة ومشروع قانون هيئة تعديلية للقطاع السمعي البصري يتلاءم مع المقاييس الدولية.
- إعطاء توصية ببعث 12 إذاعة خاصة، 6 منها في مختلف ولايات الجمهورية وهي سيدي بوزيد والقصرين ومدنين وقابس وقفصة والقيروان، منها 4 ذات طابع جمعياتي. و4 إذاعات أخرى في تونس الكبرى، مع إصدار توصيات تتعلق بـ:
  - التخفيض في تكلفة البث بالنسبة للمشاريع الجديدة في الجهات.
  - الاقتران من الإشهار لإنشاء صندوق لتطوير ودعم الإذاعات الجديدة.
- دراسة ملفات التلفزيونات الخاصة: تم تحليل الملفات وفق معايير موضوعية تضمن تعددية وتنوع المشهد الإعلامي وعدم الجمع بين الإشهار والإعلام وعدم الجمع بين العمل الحزبي وإدارة مؤسسة تلفزيونية وعدم الاحتكار وعدم قبول التمويل الأجنبي. ودعت الهيئة أصحاب المشاريع إلى جلسات استماع شارك فيها مختصون في الإعلام وبحضور ممثلين عن الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني والوكالة الوطنية للترددات. وشكلت في مرحلة موائية لجنة تقييم تضم خبراء في المجال السمعي البصري وأكاديميين وشخصيات مستقلة لتحليل الملفات وإبداء الرأي وتقديم توصيات بشأن الملفات الأكثر جدارة.
- إصدار توصيات تتعلق بتسهيل نفاذ الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام العمومية وتبليغها إلى المؤسسات الإعلامية العمومية :

ولقد أنجزت الهيئة موقعا الكترونيا ضمنته أنشطتها وجل الوثائق التي أنجزتها أو ساهمت في إنجازها، ودعت الصحفيين إلى المساهمة بالتفكير والنقاش واقتراح إضافات.

كما تدارست الهيئة مع الحكومة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات إمكانية انجاز أو اقتناء برمجية خاصة بمراقبة مدة تدخل ممثلي الأحزاب السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية، وبالتالي مراقبة مدى حياد هذه المؤسسات وضمان نفاذ كل الأحزاب إلى وسائل الإعلام العمومية في إطار المساواة والإنصاف.

**إن جهود الهيئة لم تحل دون بقاء عدة إشكاليات عالقة وهي تعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، ومن بينها:**

- استمرار رموز النظام السابق في مواقع القرار والتأثير في المؤسسات الإعلامية. ولقد تقدمت الهيئة باقتراح تسميات على رأس مؤسسات إعلامية عمومية وما زال جل هذه المقترحات تنتظر التنفيذ.
- غياب تشريعات تحجر الإشهار السياسي في وسائل الإعلام السمعية البصرية وتنظمه في الصحافة المكتوبة والالكترونية.
- تأثير المال السياسي في أداء وسائل الإعلام.
- تزايد تجاذب قوى رأس المال حول الإشهار عموماً الذي بات يهدد الإعلام بإخضاعه إلى سلطان المال، الأمر الذي يستدعي إحداث مجلس للصحافة المكتوبة في سبيل الحد من سلطة الإشهار.
- التعديل في المرسوم المتعلق بالوثائق الإدارية في الهياكل العمومية وبالتحديد المادة 16 حول اعتبار الوثيقة الإدارية وثيقة سرية لمجرد الختم فوقها بعبارة سري
- تلوؤ مديري الصحف في تطبيق وتطوير الاتفاقيات المشتركة
- عدم احترام المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية الخاصة لقواعد وأخلاقيات المهنة الصحفية والتدخل كطرف في العملية السياسية.
- تغول أصحاب المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية الخاصة وعدم احترامها لقواعد المهنة الصحفية وأخلاقياتها وللقوانين والاتفاقيات التي تربطها بالدولة ومحاولتها الاستمرار في التمتع بامتيازات علما وأن حصولها على رخص في العهد

السابق كانت نتيجة قربها من السلطة الحاكمة وتقديم فروض الولاء والطاعة لبن علي وحاشيته.

فأصحاب هذه المؤسسات يسعون اليوم إلى استغلال الفراغ الموجود لتحقيق مكاسب على الساحة الإعلامية والسياسية علما أن بعضهم لا يخفي طموحاته السياسية، ومن غير المقبول في بلد يسعى إلى تحقيق الخطوات الأولى على طريق الديمقراطية تسخير وسائل إعلام تستغل موارد عمومية لتحقيق مآرب شخصية.

وتأمل الهيئة أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة في أقرب وقت ممكن لإقناع أصحاب هذه المؤسسات بضرورة الالتزام بالإطار القانوني الجديد وبكراس الشروط الذي أعدته اللجنة الفرعية للإعلام بالتعاون مع الهيئة

**وإن حققت الهيئة بعضا من أهدافها فإنها ما تزال تسعى إلى تحقيق بقية الأهداف التي بعثت من أجلها وهي:**

- تنظيم برامج تكوين مستمر للإعلاميين تستجيب إلى احتياجات المهنيين
- التزام الفاعلين السياسيين بضرورة عدم الزج بالإعلام في التجاذبات السياسية والمعارك الانتخابية وفق أجنداتها الخاصة.
- تحويل المؤسسات العمومية من صبغتها الحكومية إلى مرفق عام، وذلك بتوفير الشروط التالية:

- الإرادة السياسية.
- حياد الإدارة .
- إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية العمومية
- اللامركزية الإعلامية ودعم الإعلام الجهوي.

وشكرا لكم على أي جهد تبذلونه للمساعدة على توفير هذه الشروط وعلى عملكم المتواصل منذ أشهر من أجل تمهيد السبيل لتحقيق أهداف الثورة التونسية الرائدة وبناء أول نظام ديمقراطي في المنطقة العربية